

٣٧

T٩



الاضمار قبل الذكر جائز فی خمسة مواضع
الاول ضمير الشان مثل هو زيد قائم والثانی
ضمير رب نحو ربه رجل والثالث ضمير نعم مثل
نعم رجلا والرابع فی تنازع الفعلين
نحو ضربنی وضربت زيدا او الامس فی الظهر
من المضمر نحو ضربته تمت تم تم

٤٤
تمت تم

قراءة فی ابتداء الاذان فی وقت السماع
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده
ورسوله رضيت بالله ربا وبالمحمد رسولا
وبالاسلام دينا



بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاه ولا يحصي عدد نعمه عادّ وجار في مجاري قدرته
ازواح العالمين ونار بانوار احسانه اشباح العالمين والصلوة على من لم يبق
اثرا للكفر الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه محمد المبعوث بالهدى
والنور المنتشر في يمن مقدمه القلوب والصدور وعلى آله الكرام واصحابه العظام
اما بعد فهذه اوراق لاعراب ديباجة كتاب المصباح في فوائد غرائب المفتاح
وابتداء اولا باية من كتاب الله تعالى تبركا وتيمنا وببيت من الابيات لتفيد مهارة
وثنيت معتصما من الله بحبل الرشاد فانه الهادي الى سبيل السداد ومعتذرا
بان شغلي الى غير هذا مبذول والعذر عند كرام الناس مقبول اما الاية فقوله
تعالى قال رب اني لا املك الا نفسي واخي الاية قال فعل ماض وفاعله مستتر فيه
راجع الى موسى عم ورب منادى حذف منه حرف النداء وياء المتكلم ايضا
اجتزاء بالكسر ومحل رب منصوب لانه مفعول به لان معناه اريد او اعني رب
ويا رب مع سابقتها في محل النصب لكونه مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة

التي لا تقع

التي لا تقع موقع المفرد لا تكون لها محل في الاعراب وهو مشهور لا يشترك فيه وهذه
الجملة ليست بواقعة موقع المفرد لان مقول القول لا يكون الا جملة وكذا ما وقعت
صلة فلا يكون محلها النصب اللهم الا ان يقال ان قال ههنا بمعنى ذكر لكن في لا يكون
واقعة في مقول القول والكلام فيما وقعت فيه بل جوابه الصحيح ان هذه الجملة واقعة في
موقع مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا وح يستقيم الكلام وتحصل المرام كذا
في شرح جمال الدين للكشاف وكذا اقول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او
او اسم وفعل منقوض بالمنادى فانه كلام مع انه مركب من حرف واسم واجابوا بان
النداء في تقدير الفعل كما مر فيكون مركبا من اسم وفعل وزيف بانه لو كان في تقدير الفعل
لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء كذلك لكن يمكن ان يقال
نعم اللزوم ان الملازمة ممنوعة وانما تصدق ان لو كان الفعل المقدر به النداء اخباريا
وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون من الصيغ المشتركة بين الانشاء والاخبار كالفاظ
العقود نحو بعت فانه لانشاء البيع تارة وللاخبار عنه اخرى وكذا ادعوا تارة
لانشاء النداء واخرى للاخبار عن الدعوة الاتية فلا باس ههنا ان نذكر معنى الانشاء

والاخبار ارشاد فاعلم انه لما ذكر الاخبار والانشاء ناسب لنا ان نذكر معنى
الانشاء والاخبار وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قايم
فانه وضع لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت به
الاخبار يعني لاظهار مدلوله وهو صدور البيع منك في الزمان الماضي او ~~اما كان~~
لاثبات مدلوله فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله
وهو صدور الضرب في المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع في الحال يعني لاثبات
صدور البيع منك الآن وهذا معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه والانشاء
اثبات ما لم يكن فهذا معنى قول اهل المعاني ان كان لنسبة الكلام خارج تطابقه
او لا تطابقه ~~ان كان~~ فالخبر والا فالانشاء فالبحث طويل الذيل فيه فالاولى الرجوع الى
ما نحن فيه في بيان اعراب الآية فان ياء اني وقع في الحروف المشبهة بالفعل ومحل ضمير
المتكلم نصب لكونه اسم ان ولا املك لا حرف نفي املك فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر
فيه وهو انا الا حرف استثناء هنا نفسي ضمير المتكلم فيه مجرور باضافة النفس اليه
ونفسي منصوب تقديره بلا املك والاستثناء هنا مفرغ لحذف المستثنى منه تقديره

لا املك

2

الا نفسي

لا املك شيئا من الاشياء او نفعا من النفوس فاذا كان الاستثناء مفرغا يعرب
ما بعد الا بحسب العوامل والعامل هنا وهو لا املك يقتضي النصب فيكون منصوبا به و
وانما يسمى هذا الاستثناء مفرغا لانه فرغ له العامل الذي قبل الا لحذف المستثنى منه وجعل
اعرابه لما بعد الا وفي محل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما عمل فيه رفع لكونها
خبر ان وان مع اسمها وخبرها من مقول القول واخي يحتمل وجوها الاول ان يكون
مرفوعا والواو فيه للعطف وفيه وجوه ايضا اما ان يكون مبتدأ حذف خبره اي
واخي لا يملك الا نفسه او خبر مبتدأ محذوف اي ومثلي اخي بقرينة الكلام او عطف
على محل اسم ان او عطف على فاعل املك لوجود الفاصل او فاعل فعل محذوف اي ولا
يملك اخي الا نفسه او بضمير ان ويقدر له الخبر ليكون عطف جملة على جملة اني لا املك والثاني
ان يكون الواو للحال وفيه وجوه ايضا وهي الوجهان الاولان مع الخامس والثالث
ان يكون منصوبا وهو على وجوه اما عطف على نفسي او عطف على اسم ان او مفعول
معه او بضمير ان ويقدر له الخبر اي وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون عطف جملة على جملة اني
لا املك والرابع ان يكون مجرورا والواو للقسم اي وحق اخي او الواو للعطف اما على الضمير

ويسمى بكلم المستثنى منه مجازا

تقديره وان اخي لا يملك الا نفسه

المجرور اي ورب اخي او على المجرور في نسخة كذا قيل لكن فيه ضعف يعلم في موضعه او على

حذف المضاف اي ونفس اخي وابقاء المضاف اليه على اعرابه الاول كقول الشاعر ونار

توقد بالليل نارا اي كل نار على وجه فجملة الوجوه في اخي ثمانية عشر كذا اعرب بهذه الآية

في كتب التفاسير بعضه تقديري وبعضه تلويحي والله اعلم بحقيقته تحقيقا وتصحيحا واما البيت

فنقول ايها الطيب من طلب المجد فليكن كعلي يهب الالف وهو يتبسم اعرابه ان من

اسم موصول مرفوع المحل للابتداء طلب فعل ماض صلته المجد مفعول طلب فليكن خبر المبتداء

الذي يتوهم بالفاء لان المبتداء اسم موصول كما سيجيء بعد وكان في فليكن اما تامة

او ناقصة وان كانت ناقصة فكعلي خبرها اي فليكن الطالب للمجد مماثلا لعلي وان كانت

تامة فكعلي حال من اسم كان او صفة لمصدر محذوف اي كونا ككون علي يهب فعل مضارع

فاعله مستتر فيه وهو عائد الى علي الالف مفعوله ومحل الجملة اما نصب على خبر كان بعد الخبر

على تقدير الناقصة او على الحال منه على تقدير التامة من علي او رفع على انها خبر مبتداء محذوف

اي هو يهب او صلة حذف موصولها اي كعلي الذي يهب الالف والصلة مع الموصول في محل

الجر لكونها صفة لعلي او جملة مستأنفة يعني لما قال فليكن كعلي قال قائل ما شانه فاجاب

حال من اسم كان صح

بقوله

بقوله يهب الالف وهو يتبسم الواو للحال وهو مرفوع المحل على الابتداء ويتبسم

خبره والجملة في محل النصب للحالية وهذا القدر كاف في الاقوال والله اعلم بالحقايق

الاحوال وقد حان وقت الشروع في اعراب ديباجة الكتاب بعون الله تعالى العزيز

الوهاب لكن لا بد لنا اولا من بيان امور اربعة في حث طالبي النحو على قرائته الامر الاول

في اثبات وجوب قرائة النحو بيانه ان قراءة النحو واجبة لانها يتوقف عليها الواجب

وكل ما يتوقف عليه الواجب واجب فقرائته واجبة اما بيان الصغرى فلان توحيد

الواجب تعالى واجب بلا شبهة وهو اي توحيده الكامل النافع موقوف على تصديق النبي عم

الموقوف على معرفة اعجاز نظم القرآن الموقوف على علم البيان الموقوف على علم النحو فالموقوف

على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فالتوحيد الواجب موقوف على قرائة

النحو بهذه الوسائط واما بيان الكبرى وهي ان ما يتوقف عليه الواجب واجب فمعلوم

في الاصوليين فبعد بيان المقدمتين ثبت المطلوب وهو وجوب قرائة النحو الامر الثاني

في تعريفه ليكون الطالب على بصيرة وهو ان يقال النحو علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب

العربية من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه وهو ما

فالتوحيد الواجب صح

شرح

يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية وهو هنا التراكيب العربية واعراضها الذاتية احوالها
العارضة لها من حيث هي هي من الاعراب والبناء ومسائل النحو حمل هذه الاحوال على هذه
التراكيب كقولك هذا الاسم معرب او مبني او غيرهما وكذلك الامر الثالث في بيان الغرض من
النحو وهو العصمة عن الخطاء في المقال حتى يكون ذريعة الى علم البيان وهو الى معرفة
دقايق القرآن وهي الى تصديق النبي عم افضل الصلوة واكمل الرضوان وهو الى توحيد
الواجب الذي هو رزاق الانس والجان كذا الامر الرابع في بيان سبب وضع هذا العلم
وهو ان ابا الاسود الدؤلي سمع قاريا يقرء ان الله بريء من المشركين ورسوله بالجر
رسوله ثم ذهب الى امير المؤمنين علي رضه عنه واخبره عن ذلك فقال امير المؤمنين هذا
لمخالطة العجم العرب وكثرة المولدين فينا وقال علي رضي الله عنه تعليما لاقسام الكلمة
ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبئ به عن حركة المسمى
والحرف ما اوجد معنى في غيره والفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول منصوب
وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه وقال علي رضي الله عنه
بعد هذا المقال لابي الاسود انح هذا فلذلك سمي هذا العلم نحوا وهذا المنقول عنه

اصل النحو ثم استنبط عنه العلماء الراسخون والفضلاء الكاملون كتابا كثيرا واتخذ
جوامعه الى ان طولته تسهيلا لتعلم العلم وتيسيرا لمن بعد ثم فبعد بيان هذا
المقصود لابد من الشروع الى المقصود قال المصنف اما بعد اما كلمة متضمنة
بمعنى الشرط فلذلك لزم دخول الفاء في جوابها لزوما اكثريا لا كليا اذ قد تحذف منه الفاء
لوجود ما يدل عليه من التلويح والايماء والاشارة وانما قلنا انها متضمنة بمعنى
الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بعد حمد الله فحذف مهما يكن
من شيء لزوما للاختصار ثم اقيم مقامه اما اختصارا اما فاقول ثم اخرت الفاء الى الجواب
وهو فان الولد الاعز ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه فصار اما بعد حمد الله فاعلم
ان اما على ثلثة اقسام مفردة كما في الواقعة في اول هذا الكتاب ومركبة وهي على
وجهين لان الاصل فيها ان ما ان للشرط وما زايدة للتاكيد فادغم النون في الميم
لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الالتباس باما العاطفة فصار
اما بفتحها او لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة من لان لانها تحذف
كثيرا من ان المصدرية وان المشددة للتخفيف كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى

اي لان جاءني الاخي وكقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احداً اي ولان

المساجد لله على ان اللام متعلقة بلا تدعوا فصار ان كنت منطلقاً انطلقت فاضم

كان في ان كنت للاختصار فزيدت ما عوضاً عنه فادغمت النون في الميم وانفصل

الضمير المتصل في كنت اي المنفصل فصار اما انت منطلقاً انطلقت فاذا عرفت هذا

فاعلم ان اما الاولى المفردة متضمنة للشرط واما الثانية للشرط اتفاقاً والثالثة

ليست للشرط ولا متضمنة له على الاصح وان ذهب الى التضمن بعض من الكوفيين

وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري وابن الحاجب فمذهب ابن الحاجب انها

للشرط كان ولو ومذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة مائل الى هذا المذهب

هكذا قيل ولكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظياً لا حقيقياً لانه يجوز ان يكون مراد

ابن الحاجب باما اما الثانية التي اصلها ان ما ومراد الزمخشري باما اما الاولى

المفردة المتضمنة بمعنى الشرط لا الثانية فح لا نزاع بينهما في الحقيقة بل في اللفظ

فليتأمل فلا مزيد عليه واستعمال اما المفردة على وجهين اما للتفصيل ما اجمله المتكلم

نحو انا اود واقلي اما من اوده فالعالم واما من اقليه فالجاهل او نحو جاءني القوم

اما زيد

اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه وهذا التفصيل على طريق

الاستيناف وهو ما وقع جواباً للسؤال المقدر يعني لما قال المتكلم جاءني القوم فكان

قائلاً قال ما فعلت بهم فقال المتكلم مجيباً عنه اما زيد فاكرمته الى آخره او يستعمل في اوائل

الكلام المنقطع عما قبله ومنه ما يأتي في اوائل الكتب فلا اقيم اما بهذه مقام مهما

يكن من شيء الى آخره تضمنت معنى الابتداء والشرط الذي في مهما يكن فبالنظر الى الاول

يقتضي ان تدخل على الاسم فبالنظر الى الثاني يقتضي ان تدخل على الفعل فالاتيان بكلا

المقتضيين مشكل لان اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم

دائماً ويلزم الفاء في جوابها اكثر يا قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان و

اما ما وقع من نحو قوله تعالى فاما ان كان من اصحاب اليمين الآية وقولهم اما ذهب

ففعل ماض متأول باما المتوفى ان كان الآية وباما لفظ ذهب فالمتوفى واللفظ

اسمان فالمراد بقولنا يليها الاسم اعم من ان يليها لفظاً او تقديراً ففي الصورتين

وان لم يليها لفظاً لكن يليها تقديراً فلا اشكال كما ترى وبعد ظرف من الظروف

المكانية لانه من قبيل الجهات الست لكن ههنا استعيرت للزمان لكونها مضافاً الى الزمان

اذ تقديره بعد زمن النزاع من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد الظهر او بعد العصر في الجهات
الست ثلثة لانها لا تخلو اما ان تستعملت مضافة الى شيء نحو جئت بعد زيد او قبل زيد
وكذا باقي الجهات الست او تستعملت مقطوعة عنها فالاول معرب منصوب على الظرفية ان لم
يليها العوامل او ان يليها العوامل كانت على ما يقتضيه العوامل لانها في قبيل ما تستعمل
اسما وظرفا ولا يلزم الظرفية دائما والثاني لا يخ اما ان يكون المضاف اليه منويا او لا بل
يحذف نسيا منسيا ولا يلتفت اليه اصلا فالاول مبني على الضم نحو جئتك من بعد او قبل
وانما بني على الحركة فرقا بين بناء الاصلي والعارضي وعلى الضم جبرا للمحذوف منها بالضم الذي
هو اقوى الحركات والثاني معرب كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات فقبلا منصوب اما خبر كان ان كانت ناقصة او على الظرفية ان كانت
تامة وانما بنيت في الاول لمشابهتها الحرف في الاحتياج الى ما اضيف اليه بخلاف
الثاني فانها في جعلت اسما برأسها في عدم التفات الى المضاف اليه فلم تشبه الحرف
فلم يبن فهنا اي في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا
على الظرفية والعامل فيه اما لقيامه مقام الفعل او رائحة الفعل كافية في عمل الظرف للاردت

لانّ إنّ

لانّ إنّ تقطع ان تعمل ما بعدها عن العمل فيما قبلها لاقتضائها صدارة الكلام الذي دخلت
هي عليه حمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم وهو مجرور لكونه مضافا اليه لبعد وهو
مضاف الى الله وهو علم لذات واجب الوجود تعالى وتقدس واضافة الحمد الى الله
اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل متروك اذ تقديره اما بعد حمدي الله فحذف الفاعل
وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه فاضيف المصدر الى المفعول فكل مصدر من الفعل
المتعدي على خمسة اقسام الاول ان يضاف المصدر الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا
نحو عجبت من ضرب زيد عمرو والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول نحو اعجبني ضرب
زيد اي من ان ضرب زيد بفتح الضاد والثالث ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل
نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بضم الضاد والرابع ان يضاف الى المفعول
ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول
ويترك الفاعل نحو يستحب تبريد الصلوة في الصيف اي تبريد المصلي الصلوة واما
مصدر من فعل اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو جئت بعد ذهاب
زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف الا اذا كان المصدر بمعنى الفاعل

او المفعول في يكون اضافة لفظية كاضافتهما كما وقع في اول ديباجة الجغميني
الحمد لله كفاء افضاله وقال شريف الدين الجرجاني في شرحه له كفاء مصدر بمعنى
الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي حمدا كفاء افضاله اي مكافئ افضاله
ولكونه مضافا الى معموله وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف
اليه معرفة وهو افضاله فاعلم ان عمل المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا عن
الالف واللام والاضافة في يرفع وينصب كالفعل نحو عجبت من ضرب زيد عمروا اي
من ان ضرب زيد عمروا وهذا اقوى من احواله الثلثة لقوة شبهه الفعل لانه نكرة كما
ان الفعل والثاني ان يعمل مضافا كما مر وهذا اضعف من الاول لانه معرفة بخلاف الفعل
لكنه عار عن الالف واللام فبهذه الحيثية شابه الفعل فيعمل عمله والثالث ان يعمل
معرفا باللام نحو عجبت من الضرب زيد عمروا وهذا اضعف من القسمين الاولين
لكونه معرفة صورة ومعنى ولذلك لا يعمل الا في الضرورة كقول الشاعر لقد علمت اولى
المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا اي اسم رجل وهو نادر مع انه
يحتمل ان يكون نصب مسمعا بفعل مقدر وهو اضرب او بمصدر محذوف منون

تقديره عن الضرب ضرب مسمعا لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة و
هو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر
معرف باللام لان المراد ههنا بالعمل العمل بغير واسطة في الجر وفي الاية بواسطة حرف
الجر فلا نقض في بعض الصاحب وضعه للتوصل الى جعل اسم الجنس صفة لشيء كالفرس
والمال والانعام مثلا لا يقال جاءني زيد الفرس والمال بل يقال ذو الفرس
وذو المال وكذا لا يقال الانعام بل يقال ذو الانعام ولا ينقطع عن الاضافة
ولا يضاف الى العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما فاما قوله لا يعرف ذا الفضل
من الناس الا ذووه فشاذ اي لا يقاس عليه شيء فجئ بالذي ههنا لجعل الانعام
صفة له وهو اي ذو من الاسماء الستة المعتلة المضافة وهي ابوه واخوه الى آخره
فانها بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا في الاكثر وشرط كونها مضافة الى
غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف يكون اعرابها بالحركات نحو جاءني اب ورأيت ابا
ومررت باب وان كانت مضافة لكنها الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديرا او
تكون مبنية او واسطة بين المعرب والمبني وهذا ضعيف وذو ههنا بالياء لانه مجرور

على انه صفة لله كما مر وهو مضاف الى الانعام وهو الصابى الخيم اى الفير لا لغرض ولا
لعوض والجار اى لكونه مضافا اليه للذى وجاعل مجرور لكونه بدلا من الله ولا يجوز ان يكون
صفة له لان جاعل نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف فى التعريف والتنكير لا النحا
وبهما فى الصدق دون البدل لانه اذا ابدل النكرة من المعرفة فالوصف حسن عند اكثر
النحاة وواجب عند ابن الحاجب كما قال فى كافيته اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت
واجب لكن وجوبه او حسنه اذا كان البدل عين لفظ المبدل منه كقوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة لا مطلقا لكن هذا مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط كونه على عين
لفظ المبدل منه كذا فى الكتاب فان قيل لم لم يتوقف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لانها لفظية
غير مفيدة للتعريف بل للتخفيف سقوط التنوين لان اصله جاعل النجوم لا معنوية حتى تفيد
التعريف يعنى ان الاضافة قسمان لفظية ومعنوية وهى اضافة اسم الفاعل الى المفعول
او المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل اذا اريد بهما الحال او الاستقبال نحو مررت برجل
ضارب زيد الان او غدا او معمور الدار كذلك واما اضافة اسم الفاعل الذى اريد به الماضى
او الاستمرار فمعنوية مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضارب بكر امس او مالك عبيده والصفة
المشبهة

المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل حسن الوجه وما عدا هذه الثلاثة معنوية مفيدة للتعريف و
التخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاءنى غلام زيد او رجل وانما افادتهما
هذه الاضافة دون اللفظية لان الاتصال ههنا فى اللفظ والمعنى وفى اللفظية فى
اللفظ فقط والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية فجاعل اسم فاعل اضيف الى مفعوله
وهو النجوم مرادا به هنا الحال او الاستقبال بدلالة انه عمل فى المفعولين وهما النجوم والكاف
فى كالملح ولا يعمل ما لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد باحد الاشياء الستة كما
سيجىء فيكون اضافة لفظية فى تقدير الانفصال غير مفيدة للتعريف او التخصيص فلا
يصلح كونه صفة له فيكون بدلا من الله ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه
خبر مبتداء محذوف اى هو جاعل النجوم واما النصب فبتقدير اعنى او امدح فان قيل بعد
جعلكم اياه بدلا منه فاى قسم من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل من
الكل كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وبدل البعض من الكل
نحو جاءنى القوم اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وبدل الغلط نحو مررت
برجل حمار يعنى اذا اراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تداركه فقال بحمار

لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في المبدل منه فمعنى بدل الغلط بدل الشيء من الغلط وهذا
لا يكون الا من غير روية وفكر في جاعل لا يجوز ان يكون من الاول والثاني لاشعارهما بالكلية
والجزئية وهو متعال عنهما ولا من الثالث لان الاشتمال انما يستعمل
في الاجسام غالبا ولا من الرابع وهو ظاهر فلا يكون جاعل بدلا من الله لان انتفاء
الاقسام عنه باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه وهذا معنى قول اهل المعقول لا وجود
للعام الا في ضمن الخاص والافراد قلنا ان التحقيق ههنا ان القول ببدلية جاعل من الله
مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع لان البدل في الحقيقة موصوفه
محذوف وهو اله اذ تقديره اله جاعل النحو وعمله يدل على هذا التقدير لاشتراطه با
لاعتماد على ~~الاشياء الستة~~ اما على الموصوف او على غيره اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل
العمل ويلزم ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو وجوب النعت اذا ابدل النكرة
من المعرفة او ترك الحسن على مذهب الجمهور كما مر بيانه فيكون ح من القسم الاول
مجازا بمعنى بدل العين من العين لا بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ايهام الجزئية
والكلية وبدلية جاعل على المجازية من القسم الثالث وان امكن كونه من الاول

فمعنى الاشتمال

فمعنى الاشتمال وجود التعلق بينهما كما صرح به النحاة فلا يلزم ما ذكرتم من ايهام الجسمية
هذا لكن بقي ههنا سؤال ناشئ عن اقسام البدل وهو ان قولنا جاءني زيد غلامه او اخوه
او حماره من اي قسم من الابدال الاربعة قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط لانا علمنا كونه
من الاول والثاني ظاهر وكذا من الثالث وهو بدل الاشتمال لان شرطه كون المتبوع
بحيث يطلق ويراد به التابع وكون النفس ههنا عند ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر
التابع وهذا الشرط منتف فيما قلتم من المثال فلا يكون من بدل الاشتمال فتعين انه من
بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة كذا ذكره في حواشي المطول لشريف الدين الجرجاني
لكن فيه ما فيه ولا يخفى على الفطن في الكلام متعلق بجاعل والمفعول الثاني لجاعل قوله
اما الكاف وحدها ان جعلناها بمعنى المثل او الجار مع المجرور ان جعلناها حرف كالملح
جر اي كائنا كالملح وفي الطعام متعلق بجاعل ايضا فهذا الجار ظرف لغو لا مستقر فان
قلت ما الفرق بين اللغو والمستقر قلت ان الظرف انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه
امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق متضمنا فيه والثاني ان يكون المتعلق من الافعال
العامة كالحصول والكون والوجود والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا

غير مذكور واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق هو المرور والمرور
ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف واحترزنا بالثاني عن قولنا
زيد في الدار اذا قدر متعلقه آكل بقرينة دالة عليه فيكون ههنا المتعلق مقدرا
في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج ذلك المتعلق الى قرينة ولو
كان عاما لما احتاج اليها واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف وهو
من الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار واذا لم يكن اي لم يوجد هذه
الشروط الثلثة يكون لغوا فمثال المستقر نحو زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصل
او مستقر او موجود في الدار ومثال اللغو زيد حاصل في الدار او مررت بزيد ومالك
حظ من الاعراب هو المستقر فلا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو
كذلك لانه متعلق لعامل المذكور والاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه تأمل
ولا تغفل فانه بحث شريف والصلوة مجرورة معطوفة على حمد اي واما بعد الصلوة
على محمد وهي من الله الرحمة والمغفرة ومن عباده الدعاء ومن الملائكة الاستغفار
فان قلت ليس للصلوة الا معنيان لغوي وهو الدعاء وشرعي وهو الاركان المعلومة

والافعال

والافعال المخصوصة فمن اين جاز ان يكون الصلوة من الله تعالى بمعنى الرحمة قلت لما كان
للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان المعلومة والافعال المخصوصة وغاية وهي الرحمة
ولما كان معناها الحقيقي غير متصور من الله لانه يدل على الاحتياج والله تعالى منزه عنه
حمل على غايته وهي الرحمة فاعلم ان حروف العطف عشرة عند بعض النحاة ومنهم ابن الحاجب
وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن وتسعة عند البعض
ومنهم الزمخشري وهي ما عدا اما لان فيها مانعا لكونها للعطف من وجهين الاول
وقوعها قبل المعطوف عليه في قولنا جاءني اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف
عليها في واما عمرو فلو كانت حرف عطف لامتنع دخول حرف العطف الاخرى عليها الا يرى
انه لا يقال جاءني زيد واو عمرو فلهذين المانعين لم يجعل للعطف فالحاصل انهم لم يجعلوها
حرف عطف لورود السؤال على من يجعلها في قولنا جاءني اما زيد واما عمرو بان
يقال ان حرف العطف فيه اما الاولى او اما الثانية فان كان الاولى فما المعطوف عليه
فان كان الثانية فاي حاجة الى الواو التي هي حرف العطف وحل هذا الاشكال مبني
على تمهيد المقدمة وهي ان للنحاة في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقول بعضهم



ان اما ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعاطفة هي الواو واما اما هنا فللترديد
والتقسيم فقط فقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون اما الاولى وهي الواو وتكون
لعطف اما الثانية على اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية للترديد و
عطف عمرو على زيد في المثال المذكور وقول بعضهم ان اما الاولى واما الثانية والواو
مجموعهما حرف عطف والواو كما قلنا قد عطفت اما الثانية على اما الاولى واما الاولى
والثانية قد عطفتا عمروا على زيد فاندفاع السؤال على هذه الاقوال الثلثة ظاهر
فافهم فالبحث عن معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا
المقام على [illegible] على حرف جر نبي مجرور بها والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه للنبي و
هو راجع الى الله والجار والمجرور متعلق بالصلوة والنبي من النبوة والنبوة على وزن
فعولة كالذكورة والانوثة والنبي من النبوة وهي ما ارتفع من الارض فح يكون معنى
النبي الذي يتشرف على ساير الخلق وهو ح فعيل بمعنى المفعول او من النبأ وهو الخبر
فالنبي من اخبر عن الله تعالى وهو ح فعيل بمعنى الفاعل فان قلت ما الفرق بين النبي
والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول من له كتاب ربانية والنبي

النبي

النبي والنبي من له الهام النبي اعم من ان يكون له كتاب ربانية اولا فكل رسول
نبي من غير عكس فلما اطلق النبي على رسولنا محمد عم فالمراد به النبي الذي
هو بمعنى الرسول لا ما وجد بدونه تحقيقا لمعنى العموم فليتأمل في هذا المقام و
لذا جعل قوله محمد عطف بيان لنبيه وهو مجرور او عطف البيان انما يكون بالعلم
مختص بالمبين عند اكثر النحاة وعند بعضهم لا يلزم كونه مختصا به واستدل بقول
الشاعر والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند فان
الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس باسم مختص بها لكنه لا يشترط كونه اشهر او ضح
من الاول لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وهو للايضاح غالبا وان
جيء به للمدح كما قال صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة كذلك والفرق
بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا بخلافه وبينه وبين البدل ان البدل
مقصود بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالبساطة وعطف البيان بالعكس
لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني ووصفه بكمال الغاية بقوله [illegible] اى مقتدى

الانام

اي الخلايق سيد مجرور على انه صفة محمد والانام مجرور ايضا لكونه مضافا اليه السيد
ثم الصفة اما للتخصيص وهو عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات
نحو رجل عالم لان رجلا بحسب الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم
قللت ذلك الاحتمال وخصصته بفرد من افراد العالم او للتوضيح وهو عبارة عن
رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد العالم او التاجر لان زيدا يحتمل على التاجر
وغيره فلما قلت التاجر فوضحته وعينته او للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد
الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير او للتاكيد نحو امس الدابر فان امس يدل على الدبور
وتبع والدابر تاكيد له وهذا اي كونه للمدح الى آخره اذا كان الموصوف معلوما قبل ذكر
الوصف والا يكون من قبيل التخصيص او التوضيح والصفة ههنا اي في قوله محمد
سيد الانام للمدح وآله معطوف على نبيه والضمير عايد الى محمد والجار والمجرور
متعلق بالصلوة واصل آل اهل او اول وعن الكسائي انه قال سمعت اعرابيا
فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل وخص استعماله في الاشراف ومن له خطر
عظيم دنيا او آخرة بخلاف الاهل واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار وهو معطوف

على آله والضمير مجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه وراجع الى النبي عم مؤيدي اي
المقوي والمؤيدي اصله مؤيدين وهو جمع المؤيد واعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو
والنون نحو جاءني المؤيدون وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو رأيت المؤيدين
ومررت بالمؤيدين وكذا اعراب كل جمع بالواو والنون وكذا اعراب التثنية لكن حالة
الرفع بالالف والنون نحو جاءني المؤيدان وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو
رأيت المؤيدين ومررت بالمؤيدين وكذا كل تثنية يكون حال رفعها بالالف والنون
ونصبها وجرها بالياء والنون وههنا حالة الجر لوقوعه صفة للمجرور وهو اصحابه لكن
سقط نونه بالاضافة اي الاسلام لان الاضافة لا تجتمع مع النون والتنوين لانهما
يدلان على الانفصال والاضافة يدل على الاتصال فلا يجتمعان ولا يسقط الياء
في الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يحرك ياءه كما حرك ياء التثنية
عند التقاء الساكنين نحو مررت بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع
الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح ولا يجوز ايضا الفتح و
الضم وهو ظاهر واسم الفاعل ههنا وهو المؤيدي يتعرف بالاضافة وجعل صفة

للمؤمنين وهي اصحابه وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي لان تاء بيدهم الاسلام في الزمان
الماضي واذا كان بمعنى الماضي او الاستمرار تعرف من الاضافة كما مر ومعنى الاسلام
شهادة وهي ان يقال نشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام
الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب عليه و
معنى الايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره
وشره من الله والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص
هو الايمان لان معنى الايمان عبارة عما بطن من الاعتقادات الحقيقية ومعنى الاسلام
عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقيقية يظهر آثارها
على صفحات الاعمال الصالحة وآثار الاعتقادات الحقيقية هي الاعمال الصالحة فيكون
كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر غير معتقد
ومعتقد في الباطن وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فان كل مؤمن مسلم
وبالعكس هذا معناهما الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان
والقبول والاسلام هو الدخول في السلم والوصول وباقي البحث مذكور في الاصول

قال

فلما قال المصنف اما اورد جوابه بالفاء بقوله **فان الولد الاعز** الفاء جواب اما
لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل وهي ان وان
وكان ولكن وليت ولعل وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا
قايم وكذا غيرها فالولد منصوب على انه اسم ان والاعز منصوب ايضا على انه صفة ا
الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال في لزومها الاسماء كالافعال وكون اواخر
ها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وفي انها ثلاثي ورباعي كالافعال فلما ثبت
لها بهذه المشابهة الحق منصوبها بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب
البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به قبل دخول هذه الحروف
ولا عمل للحروف فيه ومن خصايص هذه الحروف انه لا يجوز تقديم اخبارها على ا
اسمائها ولا يقال ان قايم زيدا مثلا لئلا يثبت بها الافعال في العمل الا اذا كان
الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله بمنزلة الاسم لما بين الظرف و
المظروف من شدة الاتصال والامتزاج كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل
ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقد يحذف اخبارها في نحو ان مالا وان ولدا

وهو خلاف القياس

اي ان لنا مالا وان لنا ولدا هذا في الظرف واما حذفه في غيرها كقوله تعالى ان الذين كفروا
بالذكر لما جاءهم وان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام قال صاحب
اللباب واما الاسم فلا يحذف وعلله الغاري بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه
بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا
كان ضمير الشان مثل ان قائم اي انه قائم وقد جاء في غير ضمير الشان حذف
الاسم لكن وربما الشعر كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر
اي ولكنك هكذا قيل ولكن فيه نظر لانه يجوز حذفه في غير ضمير الشان من غير ضرورة كقوله
فليت وفوق اليتيم غني ساعة اي فليتك او فليته وقد قال ابن عصفور يجوز حذف
اسمائها في فصيح الكلام فالاولى على هذا ان يقال انما حذفه في ضمير الشان اكثر منه في غيره
فليتامل في هذا المقام ثم دعا المص لهذا الولد الاعز بقوله لازال اي دام وثبت
لان النفي وهو لا اذا دخل على ما فيه النفي وهو زال يفيد الاثبات ولازال فعل ماض من
الافعال الناقصة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وعاد وآض
وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ ومابرح ومادام وليس هذه الافعال

تدخل

تدخل على المبتداء والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني تشبيها لهما بالفاعل والمفعول
في الافعال التامة مثل كان زيد قايما وكذا غيرها فاسم لازال مستتر فيه مرفوع المحل
راجع الى الولد كاسمه جار ومجرور متعلقه خبر لازال اي كاينا كاسمه فيجوز
ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون خبرا للازال وحده اي لازال مثل اسمه مسعودا
بدل من كاسمه بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال اعم من اشتمال
المبدل منه او البدل بل وجود التلبس من احد الطرفين يكفيه كما مر وما قيل ان مسعودا
خبر لازال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لازال ليس بسديد لان الحال
قيد لعامله وهو دعاء للولد والقيد ينافيه لان الدعاء المطلق افصح واولى
من المقيد وانما يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمائها كلاما تاما ومن
ثمه عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل وهو
ان يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا به لانه ليس على
رسمه وهو كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال على
اسمائها مثل كان قايما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل وهو جايز وفي

في محل النصب

هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قايما كان زيد وهو على ثلثة
اقسام قسم يجوز على بالاتفاق وهو من كان الى راح لانها افعال متصرفة فيجوز تقديم
المنصوب عليها وقسم لا يجوز اتفاقا وهو ما في اوله ما وهو مانعة من التقديم
لانها اما نافية فلها صدر الكلام واما مصدرية فلا يتقدم معمولها عليها وقسم مختلف
فيه وهو ليس والصحيح الجواز نحو قايما ليس زيد لوقوعه في القرآن نحو يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم العذاب واذا تقدم معمول معموله عليه فتقديم معموله عليه اولى
وهذه الجملة اعني جملة لازال اي قوله لما استظهر جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
ولا محل لها من الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب ما لم تقع موقع المفرد وما يقال
ان الجملة المعترضة من لازال اي قوله اردت ليس بشيء لان العامل في لما اردت فالجملة
فاردت مع معموله خبر ان وهو وان اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة
اي لما لا اي اردت واي اهل مجرور بالياء والخير مجرور لانه مضاف اليه لاهل
والجار والمجرور متعلق بقوله مودودا وهو معطوف على مسعودا تقديره و
مودودا اي اهل الخير ثم اخر رعاية لامر السجع وبه سقط ما قيل ان حق الظرف

اللغو

اللغو التأخير اذا انما يكون فضلة وحق الظرف المستقر التقديم اعلاما بكونه عمدة
ومحتاجا اليه فمن هنا قدم اللغو وهو قوله اي اهل الخير على قوله مودودا اعني سقط
هذا السؤال بقوله قدم رعاية لامر السجع وان كان حقه التأخير فان قيل ما السبب
والنكتة في تقديم له على كفوا في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانه ظرف لغو متعلق بكفوا
قلت انما قدم له عليه للاهتمام بشانه اذ الاية مسوقة انما سيقت لنفي المكافاة
عن ذات الله تعالى وهذا الغرض مستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه اهم تأمل ثم
قصد المص اي بيان سبب ارادة التلميذ لهذا الولد فقال لما استظهر اي قرأ
وحفظ عن ظهر القلب اعلم ان لما تجيء على اربعة اوجه فعل نحو لم لما لموا وجازمة
اذا دخل على المضارع نحو لما يركب وبمعنى حين اذا دخل على الماضي نحو جئتك لما
ضرب زيد اي حين ضربه وبمعنى الا اذا لم يدخل عليهما نحو قوله تعالى لما عليها حافظ اي
الا عليها حافظ وفي قوله لما استظهر بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو ههنا اسم مبني
والاتحاد الصوري بين كونه اسما وكونه حرفا سبب بنائه كذا فانه مبني حال الاسمية
لمجيئه اسما على صورة الحرفية كذلك لما واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد

ومحل الجملة الفعلية مجرور لكونها مضافاً اليها لمّا والجملة التي اضيفت اليها لمّا لابد
ان يكون فعلية لما فيها اي في لمّا من معنى المجازاة والعامل فيها اردت اي اردت
تلميظه وقت استظهاره دون استظهر لانه مضاف اليه لمّا والمضاف اليه لا يعمل
في المضاف واللازم كون الشيء عاملاً في نفسه وهو غير جايز **مختمر** منصوب
على انه مفعول استظهر وهو مضاف الى **الاقناع** اضافة المسمى الى الاسم نحو سعيد
كرز اي المختمر الذي هو الاقناع **وكشف** اي ازال **عنه** اي عن المختمر الواو في و
كشف للعطف وكشف فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها
معطوفة على جملة استظهر **بخفظ** الباء فيه للاستعانة اي كشف عنه باستعانة خفظ
وهو حرف جر وخفظ مجرور به والجار مع المجرور متعلق بكشف والضمير في خفظ مجرور
المحل لكونه مضافاً اليه للخفظ ويجوز ان يكون عايداً الى الولد فيكون من اضافة المصدر
الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بخفظ الولد المختمر ويجوز ان يكون عايداً الى
المختمر فيكون من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره بخفظ المختمر
الولد **فضلة** منصوب لانه مفعول كشف ومضاف الى **القناع** وهو ما تغطي المراة به على راسها

وفضلة

وفضلته بقيته التي ما نزلت الى وجهها وفيه استعارة بالكناية لان المصنف شبه المختمر
بالمراة المحجوبة في المقبولية وميلان النفس اليها واثبت له ما يلزمها من القناع وهذا
التشبيه المضمر في النفس استعارة مكنية والاثبات المذكور استعارة تخييلية وهي
قرينة للمكنية فهما متلازمان وجوداً وفي كشف استعارة تبعية لان معناه ازال صعابه
ونال به مراده وطرح الجهل عن نفسه **واحاط** اي ادرك بتمامه وكماله واعرابه كاعراب
كشف من غير فرق **بمفرداته** متعلق باحاط اي مسائله وابحاثه والضمير مجرور المحل
لكونه مضافاً اليه للمفردات عايداً الى المختمر **حفظاً** منصوب على التمييز وهو فاعل في المعنى
لان المعنى احاط حفظه والتمييز اما بمعنى الفاعل كهذا او كقوله تعالى واشتعل الراس
شيباً اي شيب الراس او بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجّرنا الارض عيوناً اي عيون
الارض **واتقن** اي احكم واثبت وهذه الجملة الفعلية معطوفة على جملة احاط او استظهر
وباقي اعرابه ظاهر كاعراب كشف **ما** موصولة لابد لها من صلة مشتملة على الضمير العايد
الى الموصول لان الموصول مع صلته لما تنزلا منزلة الشيء الواحد فلابد من شيء
يصل بينهما ويجوز حذف هذا العايد اذا كان منصوباً نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله

رسولا اي بعثه الله ونحو ذلك والصلة لابد ان يكون من احدى الجمل الاربع الاخبارية اي الاسمية
نحو الذي ابوه منطلق زيد والفعلية نحو الذي انطلق ابوه عمرو والظرفية نحو الذي في
الدار خالد والشرطية نحو الذي ان تكرمه يكرمك بشر وقوله **فيه** اي في المختصر صلتها
والضمير المستكن في فيه المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره النحو ما حصل فيه
فاعل الظرف عايد الى ما والضمير البارز في فيه مجرور المحل راجع الى المختصر والموصول
مع صلته منصوب المحل على انه مفعول النحو فلما كان في قوله ما فيه من الابهام بين بقوله زائدة
من النحو والجار مع المجرور منصوب المحل على انه حال وهي اما لبيان هيئة الفاعل نحو
جاءني زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول نحو رأيت زيدا ماشيا او لبيان هيئتهما معا نحو
ضربت زيدا راكبين وهذا اكثري لانه قد يقع الحال من المبتدأ والخبر والمضاف اليه
لكنه قليل لا يكون الا في كلام المصنفين وهذه الحال اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلنا
ها حالا من الضمير المستكن في فيه لانه فاعل الظرف كما مر والعامل فيها الظرف او لبيان دون البلغا
هيئة المفعول ان جعلناها حالا من الموصول وهو ما في ما فيه لانه مفعول النحو والعامل
فيه هو النحو لان العامل في الحال هو العامل لذي الحال ومن في من النحو بيانية ومن البيانية

مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة نحو رأيت رجلا من قبيلة قريش وحال
ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما فيه من النحو لان الموصول مع الصلة معرفة وكقوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان من الاوثان حال عن الرجس فان قيل كيف يمكن
ان يكون الموصول مع الصلة معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف
قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما
نكرة كما يقول بعض المنطقيين ان انضمام كلي الى كلي يفيد الجزئية او نقول ان الصلة يجب
ان يكون معلومة عند المخاطب فحينئذ جاز ان توضح وتخصص المبهم الذي هو الموصول و
اعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال انما هو في مذهب اكثرهم
والا ينتقض بقوله تعالى وان هذه امتكم امة واحدة فامة حال فالعامل فيها اسم
الاشارة وامتكم ذو الحال والعامل فيها ان كذا في شرح التسهيل **لفظا**
ومعنى منصوبان على التمييز في قوله النحو لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ او من
جهة المعنى او من جهتيهما معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان اتقانه اياه من جهة اللفظ
والمعنى معا فهو تمييز عن الجملة وبمعنى المفعول لان معناه اتقن لفظه ومعناه **اردت**
نحوه

فعل وفاعل **أن** مصدرية **ألمظ** فعل مضارع منصوب بأن وفاعله مستتر فيه
وهو أنا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لأنه مفعول ألمظ وهو عايد إلى الولد
ومحل الجملة أعني ألمظ منصوب المحل على أنه مفعول أردت وأردت مع ما عمل فيه
مرفوع المحل على أنه خبر أن أي فإن الولد الأعز مرادي مني تلميظه ومعنى ألمظ أ
أذيقه وأطعمه وفيه استعارة مكنية لأن المص شبه في نفسه كلام الإمام
بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم أثبت له ما يلازم المطعومات من الإذاقة والإطعام
وهذا الإثبات استعارة تخييلية كما مر ومعناه الحقيقي التربية والتعليم
من كلام مجرور بمن متعلق بألمظ **الإمام** مجرور مضاف إليه للكلام **المحقق**
مجرور على أنه صفة للإمام **والحبر** مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر العالم ا
المتقن وقيل هو مقلوب من البحر لأن العالم يجمع العلم كما أن البحر يجمع الماء والعلم
والماء سبب الحيوة أما الماء فظاهر وأما العلم فبقوله ع م من صار حيا
بالعلم لم يمت أبدا فلهذه المناسبة يطلق الحبر المقلوب من البحر على العالم
المتقن **المدقق** مجرور لأنه صفة الحبر من دقق الشيء إذا علمه على وجه اليقين
فلانا

أني وريدا أن ألميظ ووقت يشتهيها ح

واطلع فيه

واطلع فيه على سر خفي وهو مجرور بأنه صفة الحبر **أبي** مجرور على أنه بدل من الإمام
بكر مجرور بكونه مضافا إليه لأبي والكلام في أبي كالكلام في ذي الأنعام وأبي
بكر كنية الإمام وهي من أقسام العلم لأن العلم إما ما جعل علامة بمعنى اللغة لا بمعنى
الاصطلاح ثم العلم إما أن يصدر بأب أو أم أولا والأول كنية كأبي بكر وأبي
عمرو وأم كلثوم والثاني إما أن يقصد به الذم أو المدح أولا والأول اللقب
والثاني العلم **عبد القاهر** عطف بيان لأبي بكر **بن** سقطت الهمزة من ابن لوقوعه
بين العلمين وهو مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو مضاف إلى **عبد** وهو مضاف إلى
الرحمن مجرور مضاف إليه لعبد **الجرجاني** مجرور صفة نسبية للإمام لأن المراد
معرفته لا معرفة آبائه **سقى** فعل ماض فاعله **الله** ومفعوله **ثراه** أي قبره ومنزله
وهو منصوب تقديرا والضمير مجرور المحل لأنه مضاف إليه لثراه عايد إلى الإمام و
وسقى قد يتعدى إلى مفعولين كقوله تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا **وجعل**
فعل ماض من الجعل وهو من أفعال القلوب أيضا يتعدى إلى مفعولين الممتنع
الاقتصار على أحدهما فاعله مستتر فيه عايد إلى الله **الجنة** مفعول الأول **مثواه**

بمعنى التصيير

اي مكانه مفعول الثاني والهاء فيه كالهاء في شراه وهذان الفعلان اعني سقي وجعل
خبران لفظاً لكن انشاءان معنى في معنى الامر لانهما دعاء والدعاء في قوة الامر
وانما عطفنا على الاخبار باعتبار الصورة ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لعدم و
قوعها موقع المفرد وهو ظاهر فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظي وتقديري ومحلي
فاللفظي في خمسة مواضع الاول فيما في آخره حرف صحيح في نحو زيد وعمرو في نحو جاءني
زيد ورايت زيداً ومررت بزيد وكذا غيرها او في حكم الصحيح وهو ما في آخره ياء
او واو ساكن ما قبلها نحو ظبي ودلو فانهما في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلث
نحو هذا ظبي ورأيت ظبياً ومررت بظبي وكذا دلو والثاني في الاسماء الستة المعتلة
المضافة اي غير ياء المتكلم نحو ابوه واخوه الخ والثالث في التثنية مثل الزيدان
في نحو جاءني الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين والرابع في الجمع المصحح والو
وعشرون واخواته نحو جاءني الزيدون ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين ويلحق
بالجمع المصحح اولو وعشرون واخواته والخامس في كلا مضافاً اي مضمر ويعلل حالة
الرفع بالالف نحو جاءني كلاهما وتعلل حالة النصب والجر بالياء مثل رأيت كليهما ومررت

بكليهما

بكليهما فان اعراب هذه الاسماء اي من الاسماء الستة التي ههنا بالحروف اللفظي لان
حروف الاعراب فيها ملفوظة والتقديري في سبعة مواضع الاول في الاسماء التي في
آخرها الف مقصورة سواء كانت للتانيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو والياء مثل
عصاً ورحاً وغيرهما نحو هذا عصاً ورأيت عصاً ومررت بعصاً وكذا رحى وانما كان اعراب
هذه الاسماء تقديرياً لعدم قبول الالف الحركة مادام الفاً والثاني ما اضيف اي ياء المتكلم
مفرداً نحو هذا غلامي ورأيت غلامي ومررت بغلامي او جمعاً موصوفاً بان اعرابه بالحركة
نحو هذه مسلماتي ورايت مسلماتي ومررت بمسلماتي في الاحوال الثلثة تقديري في الاصح
لا لفظي في قول في حالة الجر لفظي لوجود الكسرة واحترزنا بقولنا موصوفاً بان اعرابه بالحركة عن الجمع
المذكر السالم فان اعرابه حالة الاضافة اي ياء المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رأيت
مسلميّ ومررت بمسلميّ لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري في الرفع
نحو جاءني مسلميّ اصله مسلموي فالياء المدغمة في ياء المتكلم منقلبة عن الواو فالواو التي
هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب في حالة الرفع تقديرياً والثالث ما فيه
يتين نحو الاعراب بالحكاية اما في جملة منقولة اي العلمية نحو تأبط شراً علم شخص او مفرد في قول الحجازي

نحو من زيدا في استفسار من يقول ضربت زيدا ونحو ذلك لان كل اسم كان معربا في الاصل
وحكي ذلك الاعراب فاعرابه المحكي تقديري وفي نحو خمسة عشر علما على الفتح في قول الرابع
في الاسماء المنقوصة وهي الاسماء التي في اواخرها ياء مكسور ما قبلها نحو القاضي
والداعي في حالة الرفع والجر نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء وفي حالة النصب لفظي لخفة الفتحة على الياء نحو رايت
القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان في حالة النصب ايضا للضرورة كقوله مهلا
بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا والاستشهاد في ان موالينا
بالسكون حالة النصب لانه مفعول لامهل المقدر الدال عليه مهلا وكذا في المثل
اعط القوس باريها بالسكون حالة النصب والخامس في الجمع المصحح مضافا ملاقيا
ساكنا بعده نحو جاءني صالحو القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فانه
اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا في اللفظ لملاقاتهما الساكن
بعدهما وهو لام التعريف في القوم فالحرف الذي به الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب
تقديرا بالحروف اذ لا اعتبار بالخط بل المعتبر هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء وقولنا

ملاقيا

وقولنا ملاقيا ساكنا بعده يشتمل الى ساكن كان في نحو لام التعريف والاسم الذي
اوله همزة الوصل نحو جاءني صالحو ابنك الخ فلو لم يلاق ساكنا نحو كل صالحو بلدك
وصالحي بلدك كان الواو والياء ملفوظا بهما فيه كان معربا بالحروف لفظا فلذلك
احترزنا عنه والسادس في الاسماء الستة اذا لاقاها ساكن بعدها فهي معربة بالحروف
تقديرا نحو ابو البشر وابا البشر وابي البشر والسابع في التثنية مضافة ولاقاها
ساكن بعدها حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنك اعرابه بالالف وهي ساقطة في اللفظ لسكون
ما بعدها فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورايت
ثوبي ابنك بكسر الياء فيهما لان اعرابهما بالياء وهي باقية فيكون معربا لفظا وهو
ظاهر وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام مما يحتاج اليه دائما
واما المحلي ففي الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات واسماء الاشارات وكالافعال
الماضية والجمل والحروف فان الاعراب في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري
والفرق بين التقديري والمحلي ان التقديري انما يستعمل حيث استحقت الكلمة الاعراب
لكنه لا يظهر الاعراب فيها لمانع كما في الاقسام المذكورة في الاعراب التقديري والمحلي



انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى انها وقعت في محل لو
وقع فيه غيرها لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحل مجموع الكلمة لبنائه بخلاف
المانع في التقديري فانه حرف الاخير فليتأمل فانه من نفائس النحو **حتى يتعلق** اي
يتشبث من علق الشيء بالشيء اذا تشبث به وبيان هذا التركيب موقوف على تمهيد
مقدمة وهي ان حتى يجيء لثلثة معان الاول للجر نحو اكلت السمكة حتى رأسها فحتى
ان المجرور اما ان يكون ما ينتهي به المذكور قبلها كالرأس في اكلت السمكة حتى رأسها
فان الرأس ما ينتهي به السمكة لانه الجزء الاخير منها او ينتهي المذكور عنده كالمجرور
نحو نمت البارحة حتى الصباح فالصباح شيء ينتهي الليلة عنده لانه ليس بجزء منها
بل ملاق بها ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد
القاهر ان حتى ظاهر في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكل الرأس ونيم الصباح في المثالين
المذكورين وكذا عند ابن الحاجب وجار الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل هكذا
قال ابن الجني وابو نصر الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم مطلقا بل الوجه ان يقال ان
كان المذكور بعدها بعضا للمذكور قبلها يدخل كالرأس مثلا والا فلا يدخل كالصباح

تمامها

وعلى هذا

وعلى هذا اشارة في الكلام المبرد وفي المقتصد وابن الدراك في الفصول والثاني
كونها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورأيت زيدا حتى عمروا ومررت بزيد حتى عمرو ولكن
شرط في مجانسة ما بعدها لما قبلها لانها للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء
والغاية والطرف لا يكونان الا من جنس المغيا وذي الطرف فلا يقال نحو جاءني القوم
حتى حمار ولا رأيت الرجل حتى امرأة ولا اكلت الخبز حتى الرمان والثالث كونها
ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها مبتدأ او خبرا نحو جاءني القوم حتى زيد ذاهب
او كلاما مستقلا نحو جاءني العلماء حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم
انها في قوله حتى يتعلق يجوز ان يكون جارة بمعنى كي وان المصدرية مقدرة بعدها و
والفعل منصوب بها لان حروف الجر لا يدخل الفعل الا بتقدير ان بعدها والشرط ان يكون
ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وههنا كذلك لان
التعلق بطبيعة امر مستقبل مترقب بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلميط والجملة
اعني حتى يتعلق بمجرورها المحل نحي متعلق بالمظنة والمجرور هنا هو التعلق بطبيعة شيء
ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة التلميط عنده لا به وهو ظاهر ويجوز ان يكون عاطفة فيكون

يعلق معطوفاً على المنظ فيكون الجملة منصوبة المحل لكونها معطوفة على الجملة التي
كذلك وهي المنظ لانها مفعول اردت وشرط كونها للعطف وهو كون ما بعدها
مجانساً لما قبلها وهو موجود ههنا لانها للدلالة على العد طرفي الشيء وهو ارادة
التعليم العلم للولد وطرفاه ارادة تلميظ والعلق بطبعه فيكون بين التلميظ والعلق
بطبعه مجانسة ولا يجوز ان يكون ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتداء وخبر ولا
كلام مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية امعن نظرك في هذا البحث فانه
من غوامض النحو **بطبعه** متعلق بيعلق والضمير مجرور المحل لاضافة الطبع اليه عايد
اي الولد وهو ما يكون مبدأ الحركة مطلقاً سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات
او لا كحركة الافلاك والاحجار والطبيعة ما يكون مبدأ الحركة من غير شعور هكذا
قال الامام في شرح الاشارات والفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص
مطلقاً والعام هو الطبع فالمراد من الطبع ههنا الذات فمعنى بطبعه بذاته ونفسه
من لفظ مجرور بمن والهاء ايضاً مجرور المحل لاضافة اللفظ اليه عايد اي الامام
فهو من اضافة المصدر الى الفاعل **الحلو** مجرور صفة اللفظ والجار والمجرور في محل

النصب على انه

النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو ماء الموصولة في **ما تنفجر** اي يسيل
منه متعلق بتنفجر والضمير المجرور بمن عايد الى الموصول **ينابيع** مرفوع بانه
فاعل تنفجر وهو جمع ينبوع وهو عين الماء **النحو** مجرور مضاف اليه لينابيع
ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظ حال عن فاعل
يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالاً من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة اوجه الاول
ان الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول
فلا يكون حالاً منه والثاني انه اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال وهذا
الضمير معرفة فيجوز تقديمه على هذه الحال وهي من لفظ الحلو فيكون تقديره حتى يعلق
بطبعه منه من لفظ الحلو وهذا التقدير غير جايز لانه يلزم منه تقديم ما في حيز الصلة
وهو منه على الموصول وهو ما وما في حيزها لا يتقدم عليها لانه في حكم الصلة و
الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما في حكمها والثالث ان من لفظ متقدم على هذا
الضمير والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور في الاصح لا يقال ان المحذور لازم
على تقدير جعلكم اياها حالاً من الموصول لان الحال من الشيء اصلها ان يكون متاخراً

عنه فيكون في حيز الصلة ايضاً

لانا نقول لانم ماذكرتم بل اللازم ح تقديم ما في حيز الموصول ومانح حيزه لايكون
في تتمة الصلة التي كالجزا من الموصول وتقديم مانح حيز الموصول جايز **فنظرت**
الفاء للعطف بهذه الجملة معطوفة على جملة اردت ويجوز ليكون الفاء علامة
لجزاء الشرط المحذوف تقدير الشرط هكذا اذا كان كذلك اي اذا كان الولد
متحيرا المختصر ومحبا بمفرداته فنظرت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها
جواب الشرط **في مختصراته** متعلق بنظرت والضمير مجرور المحل لكونه مضافا
اليه للمختصرات عايد الى الامام **المطبوطة** مجروع لانها صفة المختصرات فان قيل
ان المختصرات جمع والمضبوطة مفرد فكيف يكون صفة منها والمطابقة شرط
بين الصفة والموصوف في الافراد والجمع اذا كانت الصفة فعلا له وقايمة به كما
سيجئ وهنا كذلك لان المضبوطة قايمة بها قلت ههنا قاعدة وهي ان الصفة
اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت في حكم الفعل في جواز الوجهين الافراد والجمع
كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء جاءت او جئن على لفظ الواحد والجمع و
ههنا ان المضبوطة اسندت الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد فافرد المص

للاختصار وكذا الكلام في قوله **دون** منصوب على الظرفية والعامل فيه نظرت
كتبه جمع كتاب مجرورة لاضافة دون اليها **المبسوطة** مجروع على انها صفة
الكتب **فوجدت** الفاء فيه كالفاء في نظرت وهو يتعدى الى مفعولين الاول
قوله **اكثرها** منصوب على انها مفعول وجدت والهاء مجرورة المحل لكونه مضافا
اليه لاكثر عايد الى المختصرات **تعاورها** اي تداولا واستعمالا نصب على التميز
في اكثر لانه تم بالتنوين تقديرا فنصبه على التميز لان كل تنوين سقط بالاضافة
كهذا التنوين او بالتركيب كخمسة عشر اذ اصله خمسة وعشرة ثابت تقديرا
وان سقط لفظا **بين** منصوب على الظرفية فالعامل فيه تعاورا **الايمة** جمع
امام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت قوله **المائة** منصوب
او بدل من اكثرها بدل البعض من الكل على تقدير ان وجدت يتعدى الى مفعول
واحد **والتتمة** معطوفة على المائة وكذا قوله **والجمل** وهذه الثلثة اعني المائة
والتتمة والجمل اسم كتاب للشيخ عبد القاهر وهذا الاعراب اذا كان وجدت
بمعنى صادفت اما اذا كان بمعنى علمت يتعدى الى مفعولين لعدها اكثر و

مفعوله الاول وتعاور أتميز والمائة مفعوله الثاني وما بعدها معطوف
عليها فاستطلت فعل فاعل والفاء فيه كالفاء المذكورة في نظرت
وهو مأخوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال ان
مصدرية اكلفه فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا
والضمير البارز المتصل منصوب محلا على انه مفعوله الاول لاكلفه والضمير عايد
الى الولد وهو يتعدى الى مفعولين ومفعوله الثاني قوله جمعها والهاء مجرو
رة المحل لاضافة الجمع اليها وهو عايد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية
اعني اكلفه مع ما عملت فيه منصوبة المحل على انها مفعول استطلت واحمله
اي اكلفه منصوب معطوف على اكلفه وهو يتعدى الى مفعولين ايضا الاول
الضمير المتصل والثاني قوله رفعها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه لرفع عايد
الى الكتب الثلثة كراهة مصدر منصوب لانها مفعول له من استطلت وهو
مضاف الى مفعولها وهو ما موصولة فيها اي في الكتب الثلثة والضمير في
فيها عايد الى ما وفيها صلة ما والموصول مع الصلة مجرور المحل لاضافة كراهة اليه

وذكر الفاعل

وذكر الفاعل متروك وتقديره كراهتي ما فيها من الاشياء جمع شيء كقول
واقوال عند الكسائي وعند سيبويه اصله شيئاء على وزن فعلاء كحمراء
واستثقلوا اجتماع الهمزتين بينهما الف فنقلوا الهمزة الاولى في موضع
الفاء فصارت اشياء على وزن افعاء فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير
اي عند الكسائي اي عند سيبويه
منصرف وهي مجرورة بمن والجار مع المجرور في محل النصب على الحال
من الموصول وهو بمعنى المفعول بيان لما والموصول المعادة اسم مفعول
من الاعادة مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام في المطبوخة
واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل
المعلل والثاني ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل
في الخارج وان لم يوجد هذه الشروط الثلثة يكون مجرورا باللام نحو
جئتك لاكرامك الزائر لفقدان الشرط الاول فان المجيء فعل المتكلم والاكرام
فعل المخاطب وفي نحو جئتك للسمن لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس
بمصدر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان الشرط الثالث

فيجئ كيفية هذا في محله ان شاء الله تعالى و الواو للحال ان للشرط
في الاصل كانت فعل للشرط وهو من الافعال الناقصة كان اسمه مستتر
فيه وهو عايد الى الاشياء لا تخلو فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط
وهو منصوب المحل لانه خبر كانت والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية
منسلخة عنها معنى الشرط وقعت في موضع الحال من الاشياء وهي
في معنى المفعول لانها عبارة عن ما الموصول في كراهته ما فيها وهو مفعول
الكراهة تامل فيجئ تحقيق هذه المسئلة في بحث الحال من الافادة مجرورة
بمن متعلق بلا تخلو فاستصفيت فعل فاعل والجملة معطوفة على استطلت
منها والهاء مجرورة المحل بمن وعايد الى الكتب الثلثة متعلق باستصفيت
هذا اسم من اسماء الاشارة مبني على الفتح لشبهه الحرف في الاحتياج الى
المشار اليه كما ان الحرف محتاجة الى متعلقها لكنه محله النصب لانه مفعول
استصفيت المختصر منصوب لانه صفة لهذا فيكون تابعا للمبني وتابع
المبني تابع لمحله ونفيت معطوف على استصفيت عن حرف جر كل مجرور

بها متعلق

بها متعلق بنفيت والتنوين فيه اي في كل عوض عن المضاف اليه اي عن
كل واحد منها اي من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر فعل ماض
والضمير فيه عايد الى كل وهو في تقدير المصدر بما مفعول نفيت اي نفيت
عن كل واحد تكرره ولا يجوز ان يكون موصولة لانه يلزم ان يكون المنفي
نفس المسئلة المتكررة وهو غير جايز لان المراد نفي التكرر دون نفي المتكرر
ولو حكم بجواز نفيها لم يكن الكتاب مشتملا لهذه المسئلة المتكررة وهو
غير مراد بل يؤدي الى الفساد لانه يلزم ان لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع
مذكورة في الكتاب وبطلانه بين هكذا قيل لكن فيه ما فيه لانا لا نم انه
يلزم من نفي المتكرر نفي نفس المسئلة المتكررة الذي هو مسئلة المكررة التي
هي المسئلة النحوية لان المتكرر هو الشئ الموصوف بصفة التكرار ولا يلزم
فيه ما فيه من نفي المجموع نفي كل جزء من اجزائه اعني الموصوف مع الصفة
لان نفي المجموع قد يكون بنفي قيد من القيود فلم لا يجوز ان يكون هنا كذلك
فنفي المتكرر بنفي تكرره لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم او نقول يجوز ان يكون

ما موصولة بتقدير المضاف هكذا ونفيت عن كل منهما تكرار ما تكرر
في مستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق الاقدام **استنفاداً** منصوب
على انه مفعول له من نفيت او على انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستنفداً
للمعاد متعلق باستنفاداً وهو مصدر ميمي بمعنى الاعادة والتكرار
واستقلالاً معطوف على استنفاداً فيجوز فيه الوجهان ايضاً **للمفاد**
متعلق باستقلالاً وهو اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه اما للعهد خارج
والمعهود هو الولد المذكور او بمعنى الجنس فالمراد من المفاد كل ما يستفاد
من هذا المختصر وقول (مبتدأ) من قال ان اللام فيه بمعنى الذي لانه (دون بمعنى الجنس) في الصفة وهو فيها
بمعنى اسم الموصول لا حرف تعريف فلا يكون للجنس باطل (خبر) لانا نقول القول
يكون اللام للجنس على مذهب المازني فان اللام عنده في الصفات مطلقاً سواء
كانت تلك الصفات بمعنى الحدوث كالضارب وغيره (كالعالم والقاعد) او لا كالمؤمن والكافر
حرف تعريف ولو سلم فلا نسلم ان الموصول في الحقيقة ينافي الجنسية والاستغراق
كقولنا اكرم الذين يأتونك الا زيداً او اضرب العالمين الا عمراً او نحو ذلك

فانهما في

فانهما في هذين المثالين للجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء الذي شرطه
دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت فليتأمل **غير** وهو
منصوب على الحالية من ضمير استصفيت **مذعن** مجرورة لاضافة الغير اليه
وهو اسم فاعل من الافتعال اصله مذتعن فيجوز فيه الوجهان مذعن بالذال
المنقوطة ومدعن بفك الادغام **فضل** منصوب على انه مفعول مذعن
النصيحة مجرورة لاضافة فضل اليها وانما عمل مذعن في فضل لانه اريد به
الحال او الاستقبال واعتمد على غير ايضاً وهو في معنى النفي يعني ان عمل اسم
الفاعل مشروط بشرطين الاول كون الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال
والثاني اعتماده على احد الاشياء الستة الاول حرف النفي نحو ما قائم زيد
او ما في معناه كما في قول الشاعر وان امرأ لم يعن والابصار بالخير مهين
انفه بالمطامع فان مهيناً عمل في نفيه لاعتماده على غير والثاني حرف
الاستفهام ملفوظاً نحو اقائم زيد او مقدراً كقوله ليت شعري مقيم العذر
قومي اي أمقيم والثالث المبتدأ صريحاً نحو زيد قائم ابوه او منوياً كقوله

يعني ان الرجل الذي لم يهتم الا بابي صالحة
لا يهين نفسه باظهار الطمع في
كل موضع سيد علي زاده

تقديره ليت علمي بما ليا عنه بهذا
الاستفهام حاصل سيد علي زاده

وكم ما يلي عينه من شيء غيره والرابع الموصوف نحو مررت برجل عالم ابوه
والخامس ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاءني زيد راكبا غلامه
ويجوز فيها الاعتماد تقديرا ايضا والسادس الموصول نحو الضارب (بمعنى الذي) ابوه
قال السيد ركن الدين العلوي في كبيره للكافية بعد الموصول وغفل عنه
المص وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا
جبلا وبعضهم على ان نحو ان قايم الزيدان وهذا الاشتراط عند البصريين
واما عند الكوفيين والاخفش منا فلا اشتراط بالاعتماد عندهم فعلى هذا
قولنا قايم زيد فقايم فيه عند البصريين خبر مقدم على المبتدا ولا غير وعند
الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون قايم مبتدا وزيد مرفوعا
على انه فاعل ساد مسد الخبر والثاني خبرا مقدما وزيد مبتدا واما قايم
الزيدان والزيدون فممتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قايم خبرا عن
الزيدان او عن الزيدون لكونه مفردا وجايز عند الكوفيين والاخفش على تقدير ان
يكون مبتدا وما بعده فاعل ساد مسد الخبر وكذا الخلاف بعينه من غير تفرقة في عمل الظرف

في الاعتماد وعدمه **في** حرف جر **رعاية** مجرور به متعلق بندر وهو مصدر مضاف
الى مفعوله وهو **عباراته** وذكر الفاعل متروك تقديره في رعايتي عباراته
والضمير البارز المتصل مجرور المحل لاضافة العبارات اليه وعايد الى الامام
المنقحة مجرور صفة العبارات ولم يجمع مع ان الموصوف جمع للاختصار كما هو
في المضبوطة **ولم** حرف الجزم وهي خمسة لم لما وان ولام الامر ولاء الناهية
الو فعل مضارع مجزوم بلم سقط الياء علامة للجزم لان اصله الوي وفاعله مستتر
فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة استصفيت **ذكر** منصوب لانه مفعول لم الو
شيء مجرور لاضافة ذكر اليه **من** حرف جر **مسائلها** مجرور بها والهاء مجرور
المحل لكونه مضافا اليه للمسائل عايد الى الكتب والجار مع المجرور متعلق بلم الو
الا حرف من حروف الاستثناء وهي الا وحاشا وعدا وغير وسوى وغيرها
ما موصولة **ندر** فعل ماض صلته وفاعله مستتر فيه عايد الى ما والموصول مع
صلته منصوب المحل اما على الاستثناء من ذكر شيء والعامل فيه الا والفعل
السابق ذكره وهو لم الو بواسطة الا على اختلاف المذهبين او على انه بدل في ذكر
شيء وهو بدل البعض من الكل

او بدل الاشتمال والعامل فيه لم اطو اي لم اطو ذكر شيء الا ما ندر بحذف المضاف
وهو ذكر وهو غير ذكر الذى هو المبدل منه فافهم واما مجرور المحل على البدلية
اما من ذكر شيء والعامل فيه ذكر اي لم اطو الا ذكر ما ندر او من المسائل في
مسائلها والعامل فيه من اي لم اطو ذكر شيء الا من المسائل التي ندرت ولا يجوز
ان يكون بدلا من الضمير المجرور في مسائلها لعدم مساعدة المعنى لان هذا الضمير
راجع الى الكتب الثلثة فيكون تقديره لم اطو ذكر شيء من مسائل الكتب الثلثة
الا الكتب النادرة وهو ظاهر الفساد وما قيل في وجه الفساد انه اذا كان بدلا
منه يلزم دخول الا بين المضاف وهو المسائل من مسائلها وبين المضاف اليه وهو
ما ندر بتقدير تنحية المبدل منه وهو الهاء في مسائلها فاسد لان المراد بالتنحية
التنحية في المعنى لا في اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم **او شاع** معطوف على ما ندر
فيما في حرف جر ما موصولة **بينهم** منصوب على الظرفية وهم ضمير متصل مجرور
المحل لاضافة بين اليه وعبارة عن النحاة وعامل الظرف محذوف وهو مستقر
فيه فاعله عايد الى ما والعامل مع المعمول جملة ظرفية صلة ما والموصول مع الصلة

مستقر وفاعله ...

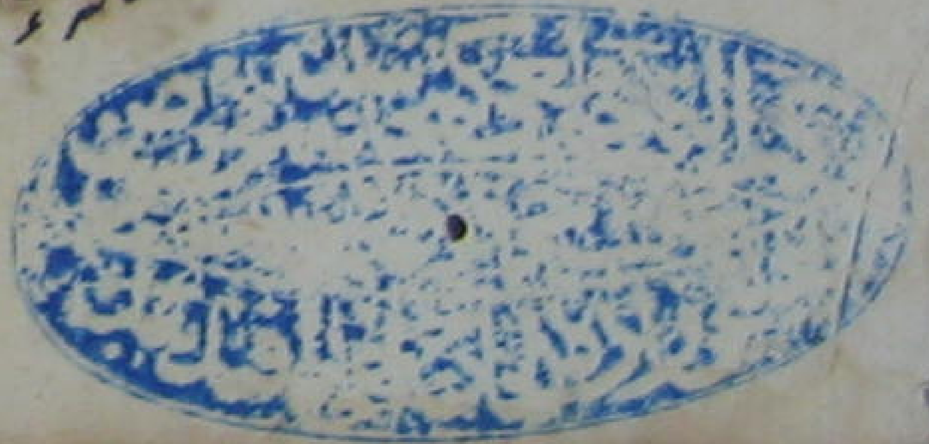
مجرور المحل

٢٩

مجرور المحل بفي متعلق بشاع **وانتشر** معطوف على شاع او على ندر والتاء
او لا **ولم** حرف جزم **ازد** فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقطت الياء لالتقاء
الساكنين وهو الياء والدال **فيه** اي في المختصر متعلق بلم ازد **شيئا** منصوب
لانه مفعول لم ازد **اجنبيا** صفة شيئا **الا** حرف استثناء **ما** موصولة **كان**
فعل من الافعال الناقصة صلتها اسمه مستتر فيه عايد الى ما **بالزيادة** متعلق
بقوله **حريا** وهو منصوب على انه خبر كان والاصل ما كان حريا بالزيادة ثم اخر حريا
رعاية للسجع والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء من لم ازد
شيئا والعامل الا او لم ازد كما قرر ذكره في لم اطو الا ما ندر او على البدلية من شيئا
فالعامل فيه لم ازد والجملة اعني لم ازد مع ما عملت فيه معطوفة على جملة لم اطو ومباحث
الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذه الاوراق لكن فيها مسئلة لطيفة من الاستثناء
المكرر لا بد من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام وهي انه اذا قال قايل
لفلان على عشرة دراهم الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة
مثبت منفي مثبت منفي مثبت منفي
الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فلو قال له على عشرة الا واحدا الا اثنين
مثبت منفي مثبت منفي مثبت منفي

بعد قوله الا واحدا

الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فا
للازم في الاول خمسة وفي الكتاب واحد لا يليق ذكره وجه الترجيح ههنا **وترجمة**
فعل فاعل ومفعول وهو ضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة على جملة استضيئت
او على جملة لم ازد والاول اولى من جهة المعنى **بكتاب** مجرور بالباء متعلق بترجمة
المصباح مجرور لاضافة الكتاب اليه وهي من اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة
ليستضيء اي ليستنير واللام جارة وان المصدرية مقدرة بعدها لانها لا تدخل
على الفعل الا بتقدير ان بعدها ليكون اسما اي ليكون الفعل في قوة الاسم لكونه في تأ
ويل المصدر كما مر في حتى يعلم وليستضيء فعل مضارع منصوب بها وفاعله الضمير المستكن
فيه وهو راجع الى الولد **بانواره** متعلق بيستضيء والهاء مجرور المحل لاضافة الا
نوار اليه راجع الى الكتاب والمراد بانواره مسائله اللطيفة ومباحثه الشريفة — التنقية
وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لان المصنف شبه المختصر بالمصباح في ازالة الظلمة
اما في المصباح فظاهر واما الازالة في المختصر فلانه مزيل لظلمة الجهل بالممارسة
والاشتغال به وهي في الحقيقة من اشد الظلم ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح



بقوله بانواره

بقوله بانواره والتشبيه المذكور استعارة بالكناية وهذا الاثبات تخييلية
قرينة لها **ويستغنم** اى يغتنم معطوف على ليستضيء والضمير المستتر فيه عايد
الى الولد **مغانم** منصوب على انه مفعول ليستغنم وهي بمعنى الغنايم واضافتها الى
آثاره اضافة العام الى الخاص اي مغانم من آثاره لان الغنائم هي الآثار الحاصلة
من المختصر والمراد بها المسائل الشريفة والضمير البارز مجرور المحل لاضافة الآثار
اليه راجع الى المختصر **وكسرته** فعل فاعل ومفعول وهو الضمير البارز المتصل وهو عايد
الى المختصر والجملة معطوفة على جملة ترجمته ومعنى كسرته اي طويته وجعلته مشتملا
على حرف جر **ثمانية** مجرور بها متعلق بكسرت **ابواب** مجرور باضافة ثمانية اليها **الباب**
مرفوع على الابتداء **الاول** صفته **في الاصطلاحات** الجار مع المجرور في محل الرفع على
انه خبر المبتدأ **النحوية** مجرور صفة الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات لانها اصطلاحات
اي ضمير الجمع وهو الاصطلاحات في تجوز الوجهان كما مر فان قيل ان النحوية ليست بفعل
ولا بمعناه فاين الاسناد لانه لا وجود له الا فيهما قلنا ان الياء فيها ياء النسبة
فيكون في معنى الفعل اذ التقدير في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فلا اشكال

وهي اي الاصطلاحات هنا بمعنى المصطلحات فلهذا جمعت وان كانت مصدرًا
لفظًا وهو اي ذكر المصدر وارادة اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ
وغيره وهي عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل والحرف
والكلام وانواعه من الجمل الاربع التي يتوقف عليها المباحث الآتية ولهذا قدم
هذا الباب على ساير الابواب وارد فه بقوله الباب رفع على الابتداء الثاني مرفوع
تقديرًا على انه صفة الباب في العوامل الجار مع المجرور خبر المبتدا اللفظية مجرورة
على انها صفة العوامل القياسية مجرورة صفتها ايضا بعد الصفة وانما قدم
هذا الباب على الباب الثالث لان العوامل فيه قياسية وفي الثالث سماعية و
القياسية مطردة مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية
والمتعدية ترفع وتنصب فهذا القياس مطرد في جميع الافعال فلك ان تجري هذا
الحكم في كل فعل والسماعية غير مطردة مثلا قولنا ان الباء واخواته تجر ولم واخواته
تجزم سماعي فتحصر فيما سمع وليس لك ان تتجاوز عما سمعته فلا شك ان المطرد
يستحق التقديم على غير المطرد فلذلك قدمه عليه ثم قال الباب الثالث في العوامل

اللفظية

اللفظية السماعية واعرابه كاعراب السابق لكنه قدمه على الرابع لان اللفظية
السماعية اقوى لانها يعرف بالحس البصري والقلب معًا والمعنوية بالقلب فقط
فلا شك في مزية ما يعرف بالشيئين على ما يعرف بالشيء الواحد ثم قدم المص
الباب الرابع في العوامل المعنوية على الباب الخامس في فصول العربية لان المراد من علم
النحو معرفة العامل والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل وان كانت معنوية
بخلاف الخامس فان البحث فيه من التعريف والتنكير والتانيث والتذكير وغيرها
فانها من متممات الفن وليست بمقصودة من هذا الفن وان كانت مقصودة
في هذا الفن والفرق ظاهر بين المقصود من هذا الفن وبين المقصود في هذا الفن
والمقصود من هذا الفن مقدم على المقصود في الفن مقدم على المقصود في هذا الفن
فلهذا قدم الرابع على الخامس فافراد الصنف في الابواب بناء على ما ذكر في المطبوعة
لكنه لا بد ههنا ان يذكر بيان وجه حصر الابواب في الخمسة بان يقال ان المبحوث عنه في هذا الكتاب
لا يخلو من ان يكون موقوفًا عليه لمباحث الآتية اولا فالاول هو الباب الاول فان كان
الثاني فلا يخلو اما ان يكون البحث فيه من جهة العاملية اولا فان كان الاول فلا يخلو

من ان يكون العامل فيه قياسيًا او سماعيًا او معنويًا فالاول الثاني والثاني
الثالث والثالث الرابع فان كان الثاني وهو ان يكون البحث لا من جهة العاملية
فهو الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث لا من جهة العاملية ان يكون
الثاني الخامس فلم لا يجوز ان يكون شيئًا آخر قلنا هذا السؤال عام في كل حصر جعلي
لا عقلي لكنه يرفع بالاستقراء يعني اذا لم يكن البحث من جهة العاملية فهو يلزم
ثبوت الخامس بالاستقراء لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون شيئًا آخر
غير الخامس تمت تمام

تم هذا الكتاب الشريف بعون الله الملك اللطيف الحمد لله على التمام والصلاة على الرسول افضل السلام
وعلى آله العظام واصحابه الكرام رحم الله لمن نظر ودعا للكاتب الحقير الفقير الضعيف
النحيف المذنب المحتاج الى رحمة الله تعالى وهو افقر الورى و
خادم الفقراء مصطفى بن خواجه على الاورلوي غفر الله له و
لوالديه واحسن اليهما واليه ولجميع المؤمنين والمؤمنات
من شهر المبارك في اول صفر المظفر في سنة
ثمان وستين وتسعمائة

سنة ٩٦٨





